

مرسوم رقم ١٣٨٦

إحالة مشروع قانون الى مجلس النواب يرمي الى إنشاء وزارة التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي في لبنان

## إنّ رئيس الجمهورية بناءً على الدستور

بناءً على اقتراح رئيس مجلس الوزراء،

وبعد موافقة مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٢٥/٩/٩

يرسم ما يأتي:

المادة الأولى: أحيل مشروع القانون المرفق الرامي إلى إنشاء وزارة التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي في لبنان.

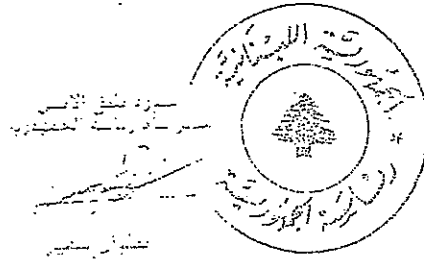
المادة الثانية: إن رئيس مجلس الوزراء مكلف تنفيذ احكام هذا المرسوم.

بعيدا في ١٩ أيلول ٢٠٢٥  
الامضاء: جوزاف عون

صدر عن رئيس الجمهورية  
رئيس مجلس الوزراء  
الامضاء: نواف سلام

رئيس مجلس الوزراء  
الامضاء: نواف سلام

وزير المالية  
الامضاء: ياسين جابر



## مشروع قانون

### إنشاء وزارة التكنولوجيا والذكاء الإصطناعي في لبنان

#### المادة الأولى: إنشاء الوزارة

تُنشأ بموجب هذا القانون وزارة تُسمى "وزارة التكنولوجيا والذكاء الإصطناعي"، تتولى وضع أسس تنظيمية ورقابية وتنفيذ استراتيجية تهدف إلى تأسيس بنية رقمية مؤسسية وتشريعية وتنظيمية متكاملة تواكب التطور في مجالات التكنولوجيا الرقمية والذكاء الإصطناعي.

#### المادة الثانية: التعاريف

- الوزير: وزير التكنولوجيا والذكاء الإصطناعي.
- الوزارة: وزارة التكنولوجيا والذكاء الإصطناعي.
- الإدارة الذكيّة (Smart Government): هي الإدارة التي تعتمد على التقنيّات الرقميّة المتقدمة، بما فيها الذكاء الإصطناعي، لتعزيز الكفاءة التشغيليّة للحكومة.
- المنصة الرقميّة: هي نظام إلكتروني يستخدم التقنيّات الحديثة لتقديم خدمات.
- المنظومة الرقميّة الوطنية: هي مجموعة من الأنظمة والتقنيّات توفر الأساس لتشغيل المنصات والخدمات الرقميّة التي تربط جميع الإدارات والمؤسسات العامة.



## المادة الثالثة: أهداف الوزارة

تهدف الوزارة إلى تطوير والإشراف على المنظومة الرقمية الوطنية وتطوير بيئة التكنولوجيا في لبنان، وتعزيز القدرة التنافسية للإقتصاد الوطني، وتحسين الخدمات العامة من خلال تطوير البنية الرقمية، وتبني تقنيات الذكاء الاصطناعي، والمساهمة في توفير الأمن السيبراني، وتحفيز الابتكار وريادة الأعمال في القطاعات كافة، بما يواكب التقدم العالمي ويفتح آفاقاً جديدة تمكن لبنان من إيجاد مكانته العالمية الريادية، ويؤمن الحماية العامة للبيانات الشخصية، ويحقق الإرتقاء بمستوى الرخاء الإجتماعي.

## المادة الرابعة: مهام الوزارة

مع مراعاة صلاحيات ومهام الوزارات المختصة ذات الصلة، وبالتنسيق معها، تتولى الوزارة - على سبيل المثال لا الحصر - المهام التالية:

1. وضع استراتيجية وطنية لتطوير ودمج التكنولوجيا الرقمية والذكاء الاصطناعي في الإدارات العامة والمؤسسات العامة والخاصة وطرحها على مجلس الوزراء، مع مراعاة حاجات ذوي الاحتياجات الخاصة والفاصرين.
2. التعاون مع القطاع الخاص على تطوير المنظومة الرقمية الوطنية وتنفيذ استراتيجية التحول الرقمي وتحديثها، وتعزيز الشراكة مع شركات التكنولوجيا والمؤسسات الأكاديمية لدعم وتسريع الابتكار التكنولوجي وريادة الأعمال.
3. تطوير المنظومة الرقمية الوطنية وإطلاق منصة رقمية موحدة للحكومة اللبنانية والخدمات لدى كافة الوزارات والمؤسسات العامة والبلديات ومختلف أشخاص القانون العام، مما يمكن هذه الوزارات من تقديم خدماتها للمواطنين من خلال هذه المنصة بطريقة سريعة، سهلة، وفاعلة.
4. اقتراح تشريعات وأنظمة متكاملة للتكنولوجيا الرقمية والذكاء الاصطناعي.
5. الإسهام في مكافحة الجرائم السيبرانية وحماية البيانات الشخصية وتعزيز الثقة في الأنظمة الرقمية.
6. دعم الإقتصاد الرقمي والذكاء الاصطناعي مع التركيز على الابتكار والتدريب وإرساء فرص عمل واستثمار في هذه المجالات.

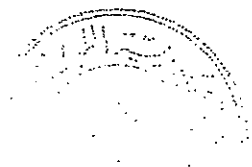
٧. ضمان التوافق مع المعايير الدوليّة في مجالات التكنولوجيا الرقمية والذكاء الاصطناعي.
٨. وضع ضوابط لمنع إساءة إستعمال التكنولوجيا الرقمية والذكاء الاصطناعي.
٩. تمثيل الدولة في المنظمات الدوليّة المختصة بالتكنولوجيا الرقمية والذكاء الاصطناعي.
١٠. توقيع إتفاقيات تعاون مع دول وشركات لتطوير تكنولوجيا المعلومات ومشاركة البيانات والخبرات، وفقاً للأصول المرعية الإجراء.
١١. الإنضمام الى مبادرات عالمية لضمان تطوير تكنولوجيا رقمية وذكاء إصطناعي مسؤول وإخلاقي.
١٢. جذب المستثمرين المحليين والدوليين وتعزيز مكانة لبنان كوجهة عالمية لصناعات المستقبل.

#### المادة الخامسة: المديرية العامة للوزارة ومهامها

تتألف الوزارة من المديرية العامة لشؤون التكنولوجيا الرقمية والذكاء الاصطناعي، وتتضمن ثلاث مديريات تمارس مهامها وصلاحياتها وفقاً لأحكام هذا القانون والنصوص القانونية ذات الصلة، على أن تتولى المديريات المذكورة - على سبيل المثال لا الحصر - المهام التالية:

#### ١. مديرية التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي:

- إعداد مشروع الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي والتقنيات الناشئة وتنفيذها.
- إقتراح التشريعات والسياسات المتعلقة بتوظيف الذكاء الاصطناعي في القطاعات الحكومية والخاصة.
- دعم المشاريع البحثية والتطبيقات الصناعية للذكاء الاصطناعي.
- تقييم الأثر المجتمعي والأخلاقي لاستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، وضمان الإستخدام المسؤول.
- تطوير منصات رقمية حكومية ذكية (مثل الخدمات العامة المؤتمنة).

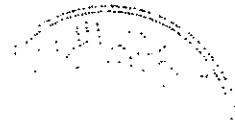


## ٢. مديرية الأمن السيبراني وحماية البيانات:

- تنفيذ سياسات الأمن السيبراني الوطنية.
- المساهمة في مراقبة المنظومة الرقمية الوطنية وحمايتها من التهديدات السيبرانية والتنسيق مع الأجهزة الأمنية المعنية.
- التنسيق مع الأجهزة الأمنية في ما يخص الجرائم الإلكترونية والرقمية وتطوير أنظمة إنذار مبكر، ومكافحة الجرائم الإلكترونية والتصدي لها.
- المساهمة في ضمان حماية البيانات الشخصية، وتعزيز الإمتثال للقوانين والأنظمة والمعايير الدولية، وذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية، وإصدار التوجيهات اللازمة للشركات الخاصة في هذا المجال .
- اتخاذ الإجراءات الرامية إلى بناء قدرات وطنية في الإستجابة للحوادث السيبرانية والتنسيق مع الجهات المعنية.
- توعية المواطنين حول مخاطر الجرائم الإلكترونية وطرق الحماية منها.

## ٣. مديرية الإقتصاد الرقمي وريادة الأعمال:

- إعداد خطط لدعم الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا والدكاء الاصطناعي.
- المساهمة في إعداد الاستراتيجية الوطنية وسياسات تطوير الإقتصاد الرقمي وتنفيذها، مع مراعاة صلاحيات وزارة الإقتصاد والتجارة في هذا الإطار .
- تحفيز وتشجيع التحول الرقمي في مختلف مؤسسات القطاع الخاص.
- المساهمة في جذب وتشجيع الاستثمارات الرقمية.
- إطلاق منصات تمويل وتوجيه لريادة الأعمال والإبتكارات الوطنية.
- التنسيق والتعاون مع الوزارات والجهات الرسمية لاقتراح حوافز مالية وضريبية لدعم وجذب الإستثمار في التكنولوجيا والدكاء الاصطناعي.
- المساهمة مع الوزارات والجهات الرسمية المعنية في تنظيم منصات التجارة الإلكترونية وفي وضع آليات لتسهيل عمليات الدفع الإلكتروني وضمان حقوق المستهلك الرقمي في التجارة



الإلكترونية وفقا" للمعايير العالمية، مع مراعاة أحكام قانون المعاملات الإلكترونية والبيانات ذات الطابع الشخصي في لبنان.

- اقتراح سبل تعزيز التكامل بين الوزارة والقطاعات الإقتصادية مثل الزراعة، الصحة، التعليم، النقل، الطاقة، القطاع المالي وغير ذلك.
- التنسيق مع الجامعات لتطوير برامج الإبتكار وريادة الأعمال الرقمية.

٤. الديوان

يتولّى المهام المنصوص عليها في القوانين والأنظمة النافذة.

المادة السادسة: الهيكلية الإدارية

يترأس كل من المديريّات الثلاث التي تتألف منها المديرية العامة لشؤون التكنولوجيا الرقمية والذكاء الإصطناعي "مدير"، كما يرأس الديوان "رئيس الديوان"، وتُحدّد وظائف الفئتين الأولى والثانية في الوزارة وفقا" للجدول أدناه:

الوظيفة	الفئة	العدد
مدير عام	الأولى	١
مدير	الثانية	٣
رئيس الديوان	الثانية	١

أولاً: مديريةية التكنولوجيا والذكاء الإصطناعي:

- مصلحة تنفيذ البرامج.
- مصلحة السياسات الرقمية والحوكمة.

ثانياً: مديريةية الأمن السيبراني وحماية البيانات:

- مصلحة رصد وتحليل التهديدات السيبرانية.
- مصلحة حماية البيانات.



ثالثاً: مديرية الإقتصاد الرقمي وريادة الأعمال:

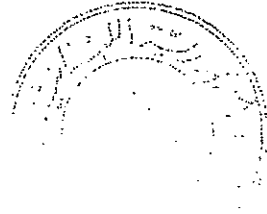
- مصلحة دعم الابتكار وريادة الأعمال.
- مصلحة التكامل التكنولوجي والتحول الرقمي.
- مصلحة دعم الشركات الناشئة (الصغيرة والمتوسطة).

المادة السابعة: تحدد دقائق تطبيق أحكام هذا القانون، بما فيها الهيكلية الإدارية، بمراسيم تتخذ في مجلس الوزراء بناءً على اقتراح الوزير.

المادة الثامنة: يتعين على جميع الوزارات وأشخاص القطاع العام استشارة وزارة التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي والتنسيق معها بشأن الشروط الفنية والتقنية لأي مشروع تطويري رقمي، وذلك للتأكد من تطابقه مع معايير المنظومة الرقمية الوطنية.

المادة التاسعة: تلغى جميع النصوص التي تخالف أحكام هذا القانون أو لا تتفق مع مضمونه.

المادة العاشرة: يُعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.



## الأسباب الموجبة

يهدف هذا القانون إلى إحداث نقلة نوعية في قطاع التكنولوجيا الرقمية والذكاء الاصطناعي في لبنان، عبر استحداث وزارة متخصصة، تواكب التطورات العالمية وتساهم في تحديد طريق مؤدية إلى النجاح في جعل لبنان في مقدمة الدول التي تستفيد من تطبيقات الذكاء الاصطناعي عالمياً، وتسهم في تحقيق تغييرات جذرية، وتطوير المهارات التربوية، وتعزيز الإنتاجية، وإيجاد موارد جديدة للنمو، واستقطاب المزيد من المواهب والاستثمارات، ورفع مستوى المهارات المهنية.

كما يهدف هذا القانون عبر إنشاء وزارة التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، إلى فتح آفاق جديدة لتمكين لبنان من إيجاد مكانته في السياق العالمي المتسارع التغيير، بما يتلاءم مع الفرص والتحديات في مجال التكنولوجيا الرقمية والذكاء الاصطناعي، والاستفادة من التقنيات الحديثة بهدف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحسين الخدمات العامة وتعزيز الشفافية والحكم الرشيد، ورفع مستوى ونوعية المعيشة.

يهدف هذا القانون أخيراً إلى إرساء البنية الآلية إلى إنشاء منظومة رقمية وطنية آمنة وموحدة مدعومة بالتقنيات الحديثة وبالذكاء الاصطناعي، توفر وصول المواطنين والأطراف المعنية الى الخدمات الحكومية. تعمل المنصة على تبسيط التفاعلات، وتحسين تقديم الخدمات، وتمكين المستخدمين من إتمام الخدمات العامة بكفاءة وشفافية بواسطة الإنترنت.

لقد أثبت استخدام منصة رقمية آمنة وموحدة فاعليته في البلدان الأخرى، وتسعى الوزارة لتحقيق التغيير والتقدم نفسه في لبنان.



تقرير لجنة تكنولوجيا المعلومات

حول

مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ١٢٨٦ الرامي الى انشاء وزارة التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي في لبنان.

عقدت لجنة تكنولوجيا المعلومات جلسة لها عند الساعة العاشرة من قبل ظهر يوم الثلاثاء الواقع في ٢٠٢٦/١/١٣ برئاسة رئيس اللجنة النائب طوني فرنجية وحضور مقرر اللجنة النائب الياس حنكش والنواب السادة : سعيد الاسمر، رازي الحاج واديب عبد المسيح.

كما حضر الجلسة:

معالي وزير الدولة لشؤون تكنولوجيا المعلومات د. كمال شحادة.

مدير عام الوزارة الاستاذ احمد محمود.

الخبير بالمعلوماتية جاد منيمنة.

الاستاذة نادين شاوي.

الاستاذ انطوان فنيانوس.

بداية اطلعت اللجنة على الاسباب الموجبة كما على مواد المشروع، كما استمعت الى رأي معالي الوزير وبدأت مناقشة مواد مشروع القانون مادة مادة.

وبعد المناقشة والتداول بين السادة الاعضاء أقرت اللجنة الاقتراح المذكور معدلا بحيث شملت التعديلات معظم المواد.

في المادة الاولى من مشروع القانون.

عدلت لتصبح كالآتي: "تحدث بموجب هذا القانون وزارة تسمى وزارة التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي".

كما نقل ما تبقى من المادة الى مطلع المادة الرابعة.

### المادة الرابعة من مشروع القانون.

أضيفت ما نقل من المادة الاولى الى مطلع هذه المادة.

البند ١ من المادة ٤ : استبدلت عبارة " استراتيجية وطنية" بالجملة التالية " الاستراتيجيات الوطنية والسياسات العامة".

البند ٢ من المادة ٤ : لقد تم اعادة صياغة هذا البند بعد شطب العبارة التالية ( وتنفيذ استراتيجية التحول الرقمي ).

البند ٣ من المادة ٤ : شطبت عبارة ( تطوير المنظومة الرقمية الوطنية ).

البند ٤ من المادة ٤ : لقد دمجنا البند ٨ بآخر هذا البند.

البند ٥ من المادة ٤ : استبدلت كلمة "الاسهام" بأول البند بالعبارة التالية " التعاون مع الجهات المختصة على".

البند ٧ من المادة ٤ : استبدلت عبارة " ضمان التوافق " بعبارة " العمل على التقيد".

تم نقل البند ٨ الى البند ٤ من هذه المادة.

تم شطب البند ١٠ .

البند ١١ من المادة ٤ : استبدلت كلمة " جذب" بعبارة " العمل على جذب".

لقد اضيف البند التالي الى المادة الرابعة وهو " أي مهام اخرى لتحقيق اهداف هذا القانون".

### المادة الخامسة

بهذه المادة تم البقاء على مديريتين بدل ثلاثة مديريات وقد تم شطب عبارة "على سبيل المثال لا الحصر"

كما تم دمج مهام المديرية المشطوبة بعد تعديلها بمديرية التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي التي اضيف لها "ريادة الاعمال".

### مديرية التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي وريادة الاعمال.

النقطة ١ : عدلت لتصبح كما يلي: "اعداد وتحديث الاستراتيجيات الوطنية للذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي والتكنولوجيا الرقمية".

النقطة ٥ : استبدلت كلمة " تطوير " بعبارة " الاشراف على تطوير " .

### مديرية الامن السيبراني وحماية البيانات.

النقطة ١ : اضيف الى هذه النقطة " وحماية البيانات " .

النقطة ٤ : تم استبدال كلمة " المساهمة " بكلمة " التعاون " .

### المادة السادسة.

حذفت عبارة " المديريات الثلاث " واستبدلت بكلمة " المديريتين " .

لقد عدل الجدول ليصبح مركز مدير عدد ٢

أولاً ؛ لقد تم اضافة " وريادة الاعمال " الى مديريةية التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي .

اضيفت نقطة ثالثة هي " مصلحة الابتكار والشركات الناشئة .

ثانياً : عدلت النقطة الاولى لتصبح كما يلي : " مصلحة الامن السيبراني "

ثالثاً : شطبت .

### المادة السابعة:

تم تعديل المادة السابعة بشكل واسع وأصبحت كما هي في نص المشروع المرفق بعد تعديله .

### الأسباب الموجبة.

كما تم تعديل الأسباب الموجبة لتأتي منسقة مع التعديلات التي اقرتها اللجنة

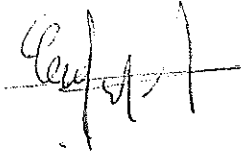
واللجنة اذ ترفع الى الهيئة العامة مشروع القانون المذكور كما عدلته ترحو مناقشته

رئيس اللجنة

بيروت في ٢٠٢٦/١/١٣

النائب

طوني فرنجية



## مشروع قانون إنشاء وزارة التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي في لبنان (كما عدلته لجنة تكنولوجيا المعلومات)

### المادة الأولى: إنشاء الوزارة

تُحدث بموجب هذا القانون وزارة تُسمى "وزارة التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي"،

### المادة الثانية: التعاريف

- الوزير: وزير التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي.
- الوزارة: وزارة التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي.
- الإدارة الذكية (Smart Government): هي الإدارة التي تعتمد على التقنيات الرقمية المتقدمة، بما فيها الذكاء الاصطناعي، لتعزيز الكفاءة التشغيلية للحكومة.
- المنصة الرقمية: هي نظام إلكتروني يستخدم التقنيات الحديثة لتقديم خدمات.
- المنظومة الرقمية الوطنية: هي مجموعة من الأنظمة والتقنيات توفر الأساس لتشغيل المنصات والخدمات الرقمية التي تربط جميع الإدارات والمؤسسات العامة.

### المادة الثالثة: أهداف الوزارة

تهدف الوزارة إلى تطوير والإشراف على المنظومة الرقمية الوطنية وتطوير بيئة التكنولوجيا في لبنان، وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني، وتحسين الخدمات العامة من خلال تطوير البنية الرقمية، وتبني تقنيات الذكاء الاصطناعي، والمساهمة في توفير الأمن السيبراني، وتحفيز الابتكار وريادة الأعمال في القطاعات كافة، بما يؤمن الحماية العامة للبيانات الشخصية، ويحقق الإرتقاء بمستوى الرخاء الاجتماعي.

### المادة الرابعة: مهام الوزارة

تتولى الوزارة وضع أسس تنظيمية ورقابية وتنفيذ استراتيجية تهدف إلى تأسيس بنية رقمية مؤسسية وتشريعية وتنظيمية متكاملة تواكب التطور في مجالات التكنولوجيا الرقمية والذكاء الاصطناعي مع مراعاة صلاحيات ومهام الوزارات المختصة ذات الصلة، وبالتنسيق معها، وتقوم بالمهام التالية:

١. وضع الإستراتيجيات الوطنية والسياسات العامة لتطوير ودمج التكنولوجيا الرقمية والذكاء الاصطناعي في الإدارات العامة والمؤسسات العامة والخاصة وطرحها على مجلس الوزراء، مع مراعاة حاجات ذوي الاحتياجات الخاصة والقاصرين.
٢. تطوير المنظومة الرقمية الوطنية وتحديثها، وتعزيز الشراكة مع شركات التكنولوجيا والمؤسسات الأكاديمية والقطاع الخاص لدعم وتسريع الابتكار التكنولوجي وريادة الأعمال.
٣. إطلاق منصة رقمية موحدة للحكومة اللبنانية والخدمات لدى كافة الوزارات والمؤسسات العامة والبلديات ومختلف أشخاص القانون العام، مما يمكن هذه الوزارات من تقديم خدماتها للمواطنين من خلال هذه المنصة بطريقة سريعة، سهلة، وفاعلة.
٤. إقتراح تشريعات وأنظمة متكاملة للتكنولوجيا الرقمية والذكاء الاصطناعي ومنها منع إساءة إستعمال التكنولوجيا الرقمية والذكاء الاصطناعي.

٥. التعاون مع الجهات المختصة على مكافحة الجرائم السيبرانية وحماية البيانات الشخصية وتعزيز الثقة في الأنظمة الرقمية.
٦. دعم الإقتصاد الرقمي والذكاء الإصطناعي مع التركيز على الابتكار والتدريب وإرساء فرص عمل واستثمار في هذه المجالات.
٧. العمل على التقيد بالمعايير الدولية في مجالات التكنولوجيا الرقمية والذكاء الإصطناعي.
٨. تمثيل الدولة في المنظمات الدولية المختصة بالتكنولوجيا الرقمية والذكاء الإصطناعي.
٩. توقيع إتفاقيات تعاون مع دول وشركات لتطوير تكنولوجيا المعلومات ومشاركة البيانات والخبرات، وفق للأصول المرعية الإجراء.
١٠. العمل على جذب المستثمرين المحليين والدوليين وتعزيز مكانة لبنان كوجهة عالمية لصناعات المستقبل.
١١. أي مهام أخرى تساهم في تحقيق أهداف هذا القانون.

#### المادة الخامسة: المديرية العامة للوزارة ومهامها

تتألف الوزارة من المديرية العامة لشؤون التكنولوجيا الرقمية والذكاء الإصطناعي، وتتضمن مديرتين تمارسا مهامهما وصلاحياتهما وفقا لأحكام هذا القانون والنصوص القانونية ذات الصلة، على أن تتولى المديرتين المذكورتين المهام التالية:

#### ١. مديرية التكنولوجيا والذكاء الإصطناعي وريادة الأعمال:

- إعداد وتحديث الإستراتيجيات الوطنية للذكاء الإصطناعي والتحول الرقمي والتكنولوجيا الرقمية الناشئة.
- إقتراح التشريعات والسياسات المتعلقة بتوظيف الذكاء الإصطناعي في القطاعات الحكومية والخاصة.
- دعم المشاريع البحثية والتطبيقات الصناعية للذكاء الإصطناعي.
- تقييم الأثر المجتمعي والأخلاقي لاستخدام تقنيات الذكاء الإصطناعي، وضمان الإستخدام المسؤول.
- إطلاق منصات رقمية حكومية ذكية (مثل الخدمات العامة المؤمنة والإشراف عليها).
- إعداد خطط لدعم الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا والذكاء الإصطناعي.
- تحفيز وتشجيع التحول الرقمي في مختلف مؤسسات القطاع الخاص.
- تشجيع الاستثمارات الرقمية في قطاع التكنولوجيا والذكاء الإصطناعي.
- إطلاق منصات تمويل وتوجيه لريادة الأعمال والابتكارات الوطنية في مجالات التكنولوجيا والذكاء الإصطناعي.
- التنسيق والتعاون مع الوزارات والجهات الرسمية لإقتراح حوافز مالية وضريبية لدعم وجذب الإستثمار في التكنولوجيا والذكاء الإصطناعي.
- التعاون مع الوزارات والجهات الرسمية المعنية في تنظيم منصات التجارة الإلكترونية وفي وضع آليات لتسهيل عمليات الدفع الإلكتروني وضمان حقوق المستهلك الرقمي في التجارة الإلكترونية وفقا للمعايير العالمية، مع مراعاة أحكام قانون المعاملات الإلكترونية والبيانات ذات الطابع الشخصي في لبنان.

- اقتراح سبل تعزيز التكامل بين الوزارة والقطاعات الإقتصادية مثل الزراعة، الصحة، التعليم، النقل، الطاقة، القطاع المالي وغير ذلك.
- التنسيق مع الجامعات لتطوير برامج الابتكار وريادة الأعمال الرقمية في قطاعات التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي.

## ٢. مديرية الأمن السيبراني وحماية البيانات:

- تنفيذ سياسات الأمن السيبراني الوطنية وحماية البيانات.
- المساهمة في مراقبة المنظومة الرقمية الوطنية وحمايتها من التهديدات السيبرانية وحماية البيانات والتنسيق مع الأجهزة الأمنية المعنية.
- التنسيق مع الأجهزة الأمنية في ما يخص الجرائم الإلكترونية والرقمية وتطوير أنظمة إنذار مبكر، ومكافحة الجرائم الإلكترونية والتصدي لها.
- التعاون مع الجهات المختصة على ضمان حماية البيانات الشخصية، وتعزيز الإمتثال للقوانين والأنظمة والمعايير الدولية، وذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية، وإصدار التوجيهات اللازمة للشركات الخاصة في هذا المجال .
- اتخاذ الإجراءات الرامية إلى بناء قدرات وطنية في الإستجابة للحوادث السيبرانية والتنسيق مع الجهات المعنية.
- توعية المواطنين حول مخاطر الجرائم الإلكترونية وطرق الحماية منها.

## ٣. الديوان

يتولى المهام المنصوص عليها في القوانين والأنظمة النافذة.

### المادة السادسة: الهيكلية الإدارية

يتألف من المديرين التي تتألف منها المديرية العامة لشؤون التكنولوجيا الرقمية والذكاء الاصطناعي "مدير"، وتحدد وظائف القنتين الأولى والثانية في الوزارة وفقاً للجدول أدناه:

الوظيفة	الفئة	العدد
مدير عام	الأولى	١
مدير	الثانية	٢
رئيس الديوان	الثانية	١

أولاً: مديرية التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي وريادة الأعمال:

- مصلحة تنفيذ البرامج.
- مصلحة السياسات الرقمية والحوكمة.
- مصلحة الابتكار وريادة الأعمال ودعم الشركات الناشئة (الصغيرة والمتوسطة).

ثانياً: مديريّة الأمن السيبراني وحماية البيانات:

- مصلحة الأمن السيبراني.
- مصلحة حماية البيانات.

المادة السابعة: تُحدث وتُعدل وتُلغى الدوائر والأقسام، وتحدد مهامها وشروط التعيين الخاصة بوظائفها بمراسيم تتخذ في مجلس الوزراء بناء لإقتراح الوزير المختص، وبعد موافقة مجلس الخدمة المدنية.

المادة الثامنة: تحدد دقائق تطبيق أحكام هذا القانون، بمراسيم تتخذ في مجلس الوزراء بناءً على اقتراح الوزير.

المادة التاسعة: يتعين على جميع الوزارات وأشخاص القطاع العام استشارة وزارة التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي والتنسيق معها بشأن الشروط الفنية والتقنية لأي مشروع تطويري رقمي، وذلك للتأكد من تطابقه مع معايير المنظومة الرقمية الوطنية. المادة العاشرة: تُلغى جميع النصوص التي تخالف أحكام هذا القانون أو لا تتفق مع مضمونه.

المادة الحادية عشر: يُعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.

## الأسباب الموجبة

يهدف هذا القانون إلى إحداث نقلة نوعية في قطاع التكنولوجيا الرقمية والذكاء الاصطناعي في لبنان، عبر استحداث وزارة متخصصة، تواكب التطورات العالمية وتساهم في تحديد طريق مؤدية إلى النجاح في جعل لبنان في مقدمة الدول التي تستفيد من تطبيقات الذكاء الاصطناعي عالمياً، وتساهم في تحقيق تغييرات جذرية، وتطوير المهارات التربوية، وتعزيز الإنتاجية، وإيجاد موارد جديدة للنمو، واستقطاب المزيد من المواهب والإستثمارات، ورفع مستوى المهارات المهنية.

كما يهدف هذا القانون عبر إنشاء وزارة التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، إلى فتح آفاق جديدة لتمكين لبنان من إيجاد مكانته في السياق العالمي المتسارع التغيير، بما يتلاءم مع الفرص والتحديات في مجال التكنولوجيا الرقمية والذكاء الاصطناعي، والإستفادة من التقنيات الحديثة بهدف التنمية الإقتصادية والإجتماعية، وتحسين الخدمات العامة وتعزيز الشفافية والحكم الرشيد، ورفع مستوى ونوعية المعيشة.

يهدف هذا القانون أخيراً إلى إرساء البنية الآيلة إلى إنشاء منظومة رقمية وطنية آمنة وموحدة مدعومة بالتقنيات الحديثة وبالذكاء الاصطناعي توفر وصول المواطنين والأطراف المعنية إلى الخدمات الحكومية.

وقد ثبت أن التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي لم يعودا خياراً تقنياً بل مدخلاً أساسياً للإصلاح الإداري، لمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية وحماية البيانات الشخصية وضمان حقوق المواطنين الرقمية بما يستوجب وضع إطاراً قانونياً واضحاً يحدد المسؤوليات ويمنع التداخل بين السلطات ويضمن المحاسبة؛

## جدول مقارنة

<p>مشروع قانون إنشاء وزارة التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي في لبنان (كما عدلته لجنة تكنولوجيا المعلومات)</p> <p>المادة الأولى: إنشاء الوزارة</p> <p>تُحدث بموجب هذا القانون وزارة تُسمى "وزارة التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي".</p> <p>المادة الثانية: التعاريف</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• الوزير: وزير التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي.</li> <li>• الوزارة: وزارة التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي.</li> <li>• الإدارة الذكيّة (Smart Government): هي الإدارة التي تعتمد على التقنيّات الرقمية المتقدمة، بما فيها الذكاء الاصطناعي، لتعزيز الكفاءة التشغيليّة للحكومة.</li> <li>• المنصة الرقمية: هي نظام إلكتروني يستخدم التقنيّات الحديثة لتقديم خدمات.</li> <li>• المنظومة الرقمية الوطنية: هي مجموعة من الأنظمة والتقنيّات توفّر الأساس لتشغيل المنصّات والخدمات الرقمية التي تربط جميع الإدارات والمؤسسات العامة.</li> </ul>	<p>مشروع قانون إنشاء وزارة التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي في لبنان</p> <p>المادة الأولى: إنشاء الوزارة</p> <p>تُنشأ بموجب هذا القانون وزارة تُسمى "وزارة التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي"، تتولّى وضع أسس تنظيمية ورقابية وتنفيذ استراتيجية تهدف إلى تأسيس بنية رقمية مؤسساتية وتشريعية وتنظيمية متكاملة تواكب التطوّر في مجالات التكنولوجيا الرقمية والذكاء الاصطناعي.</p> <p>المادة الثانية: التعاريف</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• الوزير: وزير التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي.</li> <li>• الوزارة: وزارة التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي.</li> <li>• الإدارة الذكيّة (Smart Government): هي الإدارة التي تعتمد على التقنيّات الرقمية المتقدمة، بما فيها الذكاء الاصطناعي، لتعزيز الكفاءة التشغيليّة للحكومة.</li> <li>• المنصة الرقمية: هي نظام إلكتروني يستخدم التقنيّات الحديثة لتقديم خدمات.</li> <li>• المنظومة الرقمية الوطنية: هي مجموعة من الأنظمة والتقنيّات توفّر الأساس لتشغيل المنصّات والخدمات الرقمية التي تربط جميع الإدارات والمؤسسات العامة.</li> </ul>
--	--

### المادة الثالثة: أهداف الوزارة

تهدف الوزارة إلى تطوير والإشراف على المنظومة الرقمية الوطنية وتطوير بيئة التكنولوجيا في لبنان، وتعزيز القدرة التنافسية للإقتصاد الوطني، وتحسين الخدمات العامة من خلال تطوير البنية الرقمية، وتبني تقنيات الذكاء الاصطناعي، والمساهمة في توفير الأمن السيبراني، وتحفيز الابتكار وزيادة الأعمال في القطاعات كافة، بما يواكب التقدم العالمي ويفتح آفاقاً جديدة تمكن لبنان من إيجاد مكانته العالمية الريادية، ويؤمن الحماية العامة للبيانات الشخصية، ويحقق الارتقاء بمستوى الرخاء الاجتماعي.

### المادة الرابعة: مهام الوزارة

مع مراعاة صلاحيات ومهام الوزارات المختصة ذات الصلة، وبالتنسيق معها، تتولى الوزارة - على سبيل المثال لا الحصر - المهام التالية:

1. وضع استراتيجية وطنية لتطوير ودمج التكنولوجيا الرقمية والذكاء الاصطناعي في الإدارات العامة والمؤسسات العامة والخاصة وطرحها على مجلس الوزراء، مع مراعاة حاجات ذوي الاحتياجات الخاصة والقاصرين.
2. التعاون مع القطاع الخاص على تطوير المنظومة الرقمية الوطنية وتنفيذ استراتيجية التحول الرقمي وتحديثها، وتعزيز الشراكة مع شركات التكنولوجيا والمؤسسات الأكاديمية لدعم وتسريع الابتكار التكنولوجي وريادة الأعمال.
3. تطوير المنظومة الرقمية الوطنية وإطلاق منصة رقمية موحدة للحكومة اللبنانية والخدمات لدى كافة الوزارات والمؤسسات العامة والبلديات ومختلف أشخاص القانون العام، مما يمكن هذه الوزارات من تقديم خدماتها للمواطنين من خلال هذه المنصة بطريقة سريعة، سهلة، وفاعلة.

### المادة الثالثة: أهداف الوزارة

تهدف الوزارة إلى تطوير والإشراف على المنظومة الرقمية الوطنية وتطوير بيئة التكنولوجيا في لبنان، وتعزيز القدرة التنافسية للإقتصاد الوطني، وتحسين الخدمات العامة من خلال تطوير البنية الرقمية، وتبني تقنيات الذكاء الاصطناعي، والمساهمة في توفير الأمن السيبراني، وتحفيز الابتكار وزيادة الأعمال في القطاعات كافة، بما يؤمن الحماية العامة للبيانات الشخصية، ويحقق الارتقاء بمستوى الرخاء الاجتماعي.

### المادة الرابعة: مهام الوزارة

تتولى الوزارة وضع أسس تنظيمية ورقابية وتنفيذ استراتيجية تهدف إلى تأسيس بنية رقمية مؤسسية وتشريعية وتنظيمية متكاملة تواكب التطور في مجالات التكنولوجيا الرقمية والذكاء الاصطناعي مع مراعاة صلاحيات ومهام الوزارات المختصة ذات الصلة، وبالتنسيق معها، وتقوم بالمهام التالية:

1. وضع الاستراتيجيات الوطنية والسياسات العامة لتطوير ودمج التكنولوجيا الرقمية والذكاء الاصطناعي في الإدارات العامة والمؤسسات العامة والخاصة وطرحها على مجلس الوزراء، مع مراعاة حاجات ذوي الاحتياجات الخاصة والقاصرين.
2. تطوير المنظومة الرقمية الوطنية وتحديثها، وتعزيز الشراكة مع شركات التكنولوجيا والمؤسسات الأكاديمية والقطاع الخاص لدعم وتسريع الابتكار التكنولوجي وريادة الأعمال.
3. إطلاق منصة رقمية موحدة للحكومة اللبنانية والخدمات لدى كافة الوزارات والمؤسسات العامة والبلديات ومختلف أشخاص القانون العام، مما يمكن هذه الوزارات من تقديم خدماتها للمواطنين من خلال هذه المنصة بطريقة سريعة، سهلة، وفاعلة.

٤. إقتراح تشريعات وأنظمة متكاملة للتكنولوجيا الرقمية والذكاء الاصطناعي ومنها منع إساءة إستعمال التكنولوجيا الرقمية والذكاء الاصطناعي.
٥. التعاون مع الجهات المختصة على مكافحة الجرائم السيبرانية وحماية البيانات الشخصية وتعزيز الثقة في الأنظمة الرقمية.
٦. دعم الإقتصاد الرقمي والذكاء الاصطناعي مع التركيز على الابتكار والتدريب وإرساء فرص عمل واستثمار في هذه المجالات.
٧. العمل على التقيد بالمعايير الدولية في مجالات التكنولوجيا الرقمية والذكاء الاصطناعي.
٨. تمثيل الدولة في المنظمات الدولية المختصة بالتكنولوجيا الرقمية والذكاء الاصطناعي.
٩. توقيع إتفاقيات تعاون مع دول وشركات لتطوير تكنولوجيا المعلومات ومشاركة البيانات والخبرات، وفقاً للأصول المرعية الإجراء.
١٠. العمل على جذب المستثمرين المحليين والدوليين وتعزيز مكانة لبنان كوجهة عالمية لصناعات المستقبل.
١١. أي مهام أخرى تساهم في تحقيق أهداف هذا القانون.

#### المادة الخامسة: المديرية العامة للوزارة ومهامها

تتألف الوزارة من المديرية العامة لشؤون التكنولوجيا الرقمية والذكاء الاصطناعي، وتتضمن مديريتين تمارس مهامها وصلاحياتها وفقاً لأحكام هذا القانون والنصوص القانونية ذات الصلة، على أن تتولى المديريتين المذكورتين المهام التالية:

٤. إقتراح تشريعات وأنظمة متكاملة للتكنولوجيا الرقمية والذكاء الاصطناعي.
٥. الإسهام في مكافحة الجرائم السيبرانية وحماية البيانات الشخصية وتعزيز الثقة في الأنظمة الرقمية.
٦. دعم الإقتصاد الرقمي والذكاء الاصطناعي مع التركيز على الابتكار والتدريب وإرساء فرص عمل واستثمار في هذه المجالات.
٧. ضمان التوافق مع المعايير الدولية في مجالات التكنولوجيا الرقمية والذكاء الاصطناعي.
٨. وضع ضوابط لمنع إساءة إستعمال التكنولوجيا الرقمية والذكاء الاصطناعي.
٩. تمثيل الدولة في المنظمات الدولية المختصة بالتكنولوجيا الرقمية والذكاء الاصطناعي.
١٠. توقيع إتفاقيات تعاون مع دول وشركات لتطوير تكنولوجيا المعلومات ومشاركة البيانات والخبرات، وفق للأصول المرعية الإجراء.
١١. الإنضمام الى مبادرات عالمية لضمان تطوير تكنولوجيا رقمية وذكاء إصطناعي مسؤول وأخلاقي.
١٢. جذب المستثمرين المحليين والدوليين وتعزيز مكانة لبنان كوجهة عالمية لصناعات المستقبل.

#### المادة الخامسة: المديرية العامة للوزارة ومهامها

تتألف الوزارة من المديرية العامة لشؤون التكنولوجيا الرقمية والذكاء الاصطناعي، وتتضمن ثلاث مديريات تمارس مهامها وصلاحياتها وفقاً لأحكام هذا القانون والنصوص القانونية ذات الصلة، على أن تتولى المديريات المذكورة - على سبيل المثال لا الحصر - المهام التالية:

١. مديرية التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي:

- إعداد مشروع الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي والتقنيات الناشئة وتنفيذها.
- إقتراح التشريعات والسياسات المتعلقة بتوظيف الذكاء الاصطناعي في القطاعات الحكومية والخاصة.
- دعم المشاريع البحثية والتطبيقات الصناعية للذكاء الاصطناعي.
- تقييم الأثر المجتمعي والأخلاقي لاستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، وضمان الاستخدام المسؤول.
- تطوير منصات رقمية حكومية ذكية (مثل الخدمات العامة المؤتمنة).

١. مديرية التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي  
وريادة الأعمال:

- إعداد وتحديث الإستراتيجيات الوطنية للذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي والتكنولوجيا الرقمية الناشئة.
- إقتراح التشريعات والسياسات المتعلقة بتوظيف الذكاء الاصطناعي في القطاعات الحكومية والخاصة.
- دعم المشاريع البحثية والتطبيقات الصناعية للذكاء الاصطناعي.
- تقييم الأثر المجتمعي والأخلاقي لاستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، وضمان الاستخدام المسؤول.
- إطلاق منصات رقمية حكومية ذكية مثل الخدمات العامة المؤتمنة والإشراف عليها.
- إعداد خطط لدعم الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي.
- تحفيز وتشجيع التحول الرقمي في مختلف مؤسسات القطاع الخاص.
- تشجيع الاستثمارات الرقمية في قطاع التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي.
- إطلاق منصات تمويل وتوجيه لريادة الأعمال والإبتكارات الوطنية في مجالات التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي.
- التنسيق والتعاون مع الوزارات والجهات الرسمية لاقتراح حوافز مالية وضريبية لدعم وجذب الإستثمار في التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي.
- التعاون مع الوزارات والجهات الرسمية المعنية في تنظيم منصات التجارة الإلكترونية وفي وضع آليات لتسهيل عمليات الدفع الإلكتروني وضمان حقوق المستهلك الرقمي في التجارة الإلكترونية وفقا للمعايير العالمية، مع مراعاة أحكام قانون المعاملات الإلكترونية والبيانات ذات الطابع الشخصي في لبنان.

- اقتراح سبل تعزيز التكامل بين الوزارة والقطاعات الإقتصادية مثل الزراعة، الصحة، التعليم، النقل، الطاقة، القطاع المالي وغير ذلك.
- التنسيق مع الجامعات لتطوير برامج الابتكار وريادة الأعمال الرقمية في قطاعات التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي.

## ٢. مديرية الأمن السيبراني وحماية البيانات:

- تنفيذ سياسات الأمن السيبراني الوطنية وحماية البيانات.
- المساهمة في مراقبة المنظومة الرقمية الوطنية وحمايتها من التهديدات السيبرانية وحماية البيانات والتنسيق مع الأجهزة الأمنية المعنية.
- التنسيق مع الأجهزة الأمنية في ما يخص الجرائم الإلكترونية والرقمية وتطوير أنظمة إنذار مبكر، ومكافحة الجرائم الإلكترونية والتصدي لها.
- التعاون مع الجهات المختصة على ضمان حماية البيانات الشخصية، وتعزيز الإمتثال للقوانين والأنظمة والمعايير الدولية، وذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية، وإصدار التوجيهات اللازمة للشركات الخاصة في هذا المجال.
- اتخاذ الإجراءات الرامية إلى بناء قدرات وطنية في الإستجابة للحوادث السيبرانية والتنسيق مع الجهات المعنية.
- توعية المواطنين حول مخاطر الجرائم الإلكترونية وطرق الحماية منها.

## ٢. مديرية الأمن السيبراني وحماية البيانات:

- تنفيذ سياسات الأمن السيبراني الوطنية.
- المساهمة في مراقبة المنظومة الرقمية الوطنية وحمايتها من التهديدات السيبرانية والتنسيق مع الأجهزة الأمنية المعنية.
- التنسيق مع الأجهزة الأمنية في ما يخص الجرائم الإلكترونية والرقمية وتطوير أنظمة إنذار مبكر، ومكافحة الجرائم الإلكترونية والتصدي لها.
- المساهمة في ضمان حماية البيانات الشخصية، وتعزيز الإمتثال للقوانين والأنظمة والمعايير الدولية، وذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية، وإصدار التوجيهات اللازمة للشركات الخاصة في هذا المجال.
- اتخاذ الإجراءات الرامية إلى بناء قدرات وطنية في الإستجابة للحوادث السيبرانية والتنسيق مع الجهات المعنية.
- توعية المواطنين حول مخاطر الجرائم الإلكترونية وطرق الحماية منها.

## ٣. مديرية الإقتصاد الرقمي وريادة الأعمال:

- إعداد خطط لدعم الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي.
- المساهمة في إعداد الاستراتيجيات الوطنية وسياسات تطوير الإقتصاد الرقمي وتنفيذها،

- مع مراعاة صلاحيات وزارة الإقتصاد والتجارة في هذا الإطار.
- تحفيز وتشجيع التحول الرقمي في مختلف مؤسسات القطاع الخاص.
  - المساهمة في جذب وتشجيع الاستثمارات الرقمية.
  - إطلاق منصات تمويل وتوجيه لريادة الأعمال والإبتكارات الوطنية.
  - التنسيق والتعاون مع الوزارات والجهات الرسمية لاقتراح حوافز مالية وضريبية لدعم وجذب الإستثمار في التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي.
  - المساهمة مع الوزارات والجهات الرسمية المعنية في تنظيم منصات التجارة الإلكترونية وفي وضع آليات لتسهيل عمليات الدفع الإلكتروني وضمان حقوق المستهلك الرقمي في التجارة الإلكترونية وفقاً للمعايير العالمية، مع مراعاة أحكام قانون المعاملات الإلكترونية والبيانات ذات الطابع الشخصي في لبنان.
  - اقتراح سبل تعزيز التكامل بين الوزارة والقطاعات الإقتصادية مثل الزراعة، الصحة، التعليم، النقل، الطاقة، القطاع المالي وغير ذلك.
  - التنسيق مع الجامعات لتطوير برامج الإبتكار وريادة الأعمال الرقمية.

#### ٤. الديوان

يتولى المهام المنصوص عليها في القوانين والأنظمة النافذة.

#### ٣. الديوان

يتولى المهام المنصوص عليها في القوانين والأنظمة النافذة.

المادة السادسة: الهيكلية الإدارية

يترأس كل من المديريات الثلاث التي تتألف منها المديرية العامة لشؤون التكنولوجيا الرقمية والذكاء الاصطناعي "مدير"، كما يرأس الديوان "رئيس الديوان"، وتُحدّد وظائف الفئتين الأولى والثانية في الوزارة وفقاً للجدول أدناه:

الوظيفة	الفئة	العدد
مدير عام	الأولى	١
مدير	الثانية	٣
رئيس الديوان	الثانية	١

أولاً: مديرية التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي:

- مصلحة تنفيذ البرامج.
- مصلحة السياسات الرقمية والحوكمة.

ثانياً: مديرية الأمن السيبراني وحماية البيانات:

- مصلحة رصد وتحليل التهديدات السيبرانية.
- مصلحة حماية البيانات.

ثالثاً: مديرية الإقتصاد الرقمي وريادة الأعمال:

- مصلحة دعم الابتكار وريادة الأعمال.
- مصلحة التكامل التكنولوجي والتحول الرقمي.
- مصلحة دعم الشركات الناشئة (الصغيرة والمتوسطة).

المادة السابعة: تحدّد دقائق تطبيق أحكام هذا القانون، بما فيها الهيكلية الإدارية، بمراسيم تتخذ في مجلس الوزراء بناءً على اقتراح الوزير.

المادة السادسة: الهيكلية الإدارية

يترأس كل من المديريتين التي تتألف منها المديرية العامة لشؤون التكنولوجيا الرقمية والذكاء الاصطناعي "مدير"، وتُحدّد وظائف الفئتين الأولى والثانية في الوزارة وفقاً للجدول أدناه:

الوظيفة	الفئة	العدد
مدير عام	الأولى	١
مدير	الثانية	٢
رئيس الديوان	الثانية	١

أولاً: مديرية التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي وريادة الأعمال:

- مصلحة تنفيذ البرامج.
- مصلحة السياسات الرقمية والحوكمة.
- مصلحة الابتكار وريادة الأعمال ودعم الشركات الناشئة (الصغيرة والمتوسطة).

ثانياً: مديرية الأمن السيبراني وحماية البيانات:

- مصلحة الأمن السيبراني.
- مصلحة حماية البيانات.

المادة السابعة: تُحدّث وتُعدّل وتُلغى الدوائر والأقسام، وتحدّد مهامها وشروط التعيين الخاصة بوظائفها بمراسيم تتخذ في مجلس الوزراء بناءً على اقتراح الوزير المختص، وبعد موافقة مجلس الخدمة المدنية.

المادة الثامنة: تحدّد دقائق تطبيق أحكام هذا القانون، بمراسيم تتخذ في مجلس الوزراء بناءً على اقتراح الوزير.

المادة التاسعة: يتعيّن على جميع الوزارات وأشخاص القطاع العام استشارة وزارة التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي والتنسيق معها بشأن الشروط الفنية والتقنية لأي مشروع تطويري رقمي، وذلك للتأكد من تطابقه مع معايير المنظومة الرقمية الوطنية.

المادة العاشرة: تُلغى جميع النصوص التي تخالف أحكام هذا القانون أو لا تتفق مع مضمونه.

المادة الحادية عشر: يُعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.

المادة الثامنة: يتعيّن على جميع الوزارات وأشخاص القطاع العام استشارة وزارة التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي والتنسيق معها بشأن الشروط الفنية والتقنية لأي مشروع تطويري رقمي، وذلك للتأكد من تطابقه مع معايير المنظومة الرقمية الوطنية.

المادة التاسعة: تُلغى جميع النصوص التي تخالف أحكام هذا القانون أو لا تتفق مع مضمونه.

المادة العاشرة: يُعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.

الأسباب الموجبة	الأسباب الموجبة
<p>يهدف هذا القانون إلى إحداث نقلة نوعية في قطاع التكنولوجيا الرقمية والذكاء الاصطناعي في لبنان، عبر استحداث وزارة متخصصة، تواكب التطورات العالمية وتساهم في تحديد طريق مؤدية إلى النجاح في جعل لبنان في مقدمة الدول التي تستفيد من تطبيقات الذكاء الاصطناعي عالمياً، وتسهم في تحقيق تغييرات جذرية، وتطوير المهارات التربوية، وتعزيز الإنتاجية، وإيجاد موارد جديدة للنمو، واستقطاب المزيد من المواهب والاستثمارات، ورفع مستوى المهارات المهنية.</p>	<p>يهدف هذا القانون إلى إحداث نقلة نوعية في قطاع التكنولوجيا الرقمية والذكاء الاصطناعي في لبنان، عبر استحداث وزارة متخصصة، تواكب التطورات العالمية وتساهم في تحديد طريق مؤدية إلى النجاح في جعل لبنان في مقدمة الدول التي تستفيد من تطبيقات الذكاء الاصطناعي عالمياً، وتسهم في تحقيق تغييرات جذرية، وتطوير المهارات التربوية، وتعزيز الإنتاجية، وإيجاد موارد جديدة للنمو، واستقطاب المزيد من المواهب والاستثمارات، ورفع مستوى المهارات المهنية.</p>
<p>كما يهدف هذا القانون عبر إنشاء وزارة التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، إلى فتح آفاق جديدة لتمكين لبنان من إيجاد مكانته في السياق العالمي المتسارع التغيير، بما يتلاءم مع الفرص والتحديات في مجال التكنولوجيا الرقمية والذكاء الاصطناعي، والإستفادة من التقنيات الحديثة بهدف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحسين الخدمات العامة وتعزيز الشفافية والحكم الرشيد، ورفع مستوى ونوعية المعيشة.</p>	<p>كما يهدف هذا القانون عبر إنشاء وزارة التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، إلى فتح آفاق جديدة لتمكين لبنان من إيجاد مكانته في السياق العالمي المتسارع التغيير، بما يتلاءم مع الفرص والتحديات في مجال التكنولوجيا الرقمية والذكاء الاصطناعي، والإستفادة من التقنيات الحديثة بهدف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحسين الخدمات العامة وتعزيز الشفافية والحكم الرشيد، ورفع مستوى ونوعية المعيشة.</p>
<p>يهدف هذا القانون أخيراً إلى إرساء البنية الآلية إلى إنشاء منظومة رقمية وطنية آمنة وموحدة مدعومة بالتقنيات الحديثة وبالذكاء الاصطناعي، توفّر وصول المواطنين والأطراف المعنية إلى الخدمات الحكومية. تعمل المنصة على تبسيط التفاعلات، وتحسين تقديم الخدمات، وتمكين المستخدمين من إتمام الخدمات العامة بكفاءة وشفافية بواسطة الإنترنت.</p>	<p>يهدف هذا القانون أخيراً إلى إرساء البنية الآلية إلى إنشاء منظومة رقمية وطنية آمنة وموحدة مدعومة بالتقنيات الحديثة وبالذكاء الاصطناعي، توفّر وصول المواطنين والأطراف المعنية إلى الخدمات الحكومية. تعمل المنصة على تبسيط التفاعلات، وتحسين تقديم الخدمات، وتمكين المستخدمين من إتمام الخدمات العامة بكفاءة وشفافية بواسطة الإنترنت.</p>
<p>وقد ثبت أن التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي لم يعودا خياراً تقنياً، بل مدخلاً أساسياً للإصلاح الإداري لمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية وحماية البيانات الشخصية وضمان حقوق المواطنين الرقمية بما يستوجب وضع إطاراً قانونياً واضحاً يحدد المسؤوليات ويمنع التداخل بين السلطات ويضمن المحاسبة.</p>	<p>لقد أثبت استخدام منصة رقمية آمنة وموحدة فاعليته في البلدان الأخرى، وتسعى الوزارة لتحقيق التغيير والتقدم نفسه في لبنان.</p>